نجم: الموضوع مجرد اقتراح ونحن على استعداد لتنفيذه

نقيب معلمي دمشق يسعى لقروض بمليون ليرة للمعلمين من «السورية للتجارة»

| الوطن

نشر عضو مجلس الشعب عهد الكنج على صفحته الخاصة في «فيسبوك» ما سماها بشرى لمعلمي دمشق عن عزم النقابة على البدء بتفعيل قرض بقيمة مليون ليرة سورية للمعلم من أعضاء النقابة في فرع دمشق، على أن يتم الحصول على هذا القرض على شكل مواد من فرع السورية للتجارة للمعلم الراغب.

ولدى تواصلنا مع نقيب المعلمين في سورية وحيد زعل أكد عدم علمه بهذا الموضوع، منوهاً بأن النقابة المركزية لم تطرح مثل هذا المشروع.

المدير العام للسورية للتجارة أحمد نجم أكد في رده على سؤال «الوطن» حول تفاصيل هذا القرض أن نقيب المعلمين في دمشق عهد الكنج اتصل به هاتفياً وقدم له مقترحاً لمساعدة المعلمين من خلال منحهم قرضاً من السورية للتجارة.

وأبدى النجم دعمه لهذا المشروع لأنه يصب في مصلحة المعلمين.

وأكد أن «السورية للتجارة» على استعداد لتنفيذ مثل هذا القرض مهما كان العدد المطلوب من القروض في إطار نظام عمل السورية للتجارة، ومن ضمن المواد التي تتعامل فيها السورية.

وأوضح المدير العام أن هذا الموضوع مازال في إطار مقترح مقدم من خلال اتصال تلفوني، ولا يوجد أي ترجمة عملية أو قانونية له على أرض الواقع، لكنه مرحب به وقابل للتنفيذ من قبل «السورية للتجارة»، التي تقدم لجميع الشرائح الاجتماعية كل التسهيلات المطلوبة، لتوفير احتياجات الأسرة من المواد بأرخص الأسعار وأجود الأنواع.

أزمة الغاز تعود مجدداً وبقوة

عقلة: خصصنا ١٠ سيارات لتوزيع الغاز وأحياناً لا يصل سوى سيارة واحدة نتيجة قلة المادة

نابلسي: حاجة دمشق ٢٥ ألف أسطوانة يومياً وما يصلنا ١٢ ألف فقط

| محمود الصالح

تعاظمت خلال الأيام الأخيرة مشكلة فقدان مادة الغاز في أغلب أحياء مدينة دمشق، ما اضطر المحتاجين لهذه المادة، وممن لديهم الإمكانية المادية إلى شراء أسطوانة الغاز بمبلغ ٥ آلاف ليرة سورية في حال كانت وفق البطاقة الذكية، وبمبلغ ٧ آلاف ليرة سورية من دون البطاقة الذكية.

«الوطن» رصدت عمليات توزيع مادة الغاز في عدد من أحياء دمشق حيث يتجمع الناس أمام مكتب المختار أو لجنة الحي على أمل أن تصل سيارة الغاز، وربما ينتظر الناس حتى الظهر ولا تأتي السيارة، فيضطر المواطن إلى إعادة أسطوانته فارغة إلى البيت، ليعيد الكرة من جديد مع صباح يوم جديد، وأكد عدد من الأهالي أنهم على هذه الحال منذ عدة أيام، وتمنوا على محافظة دمشق أن تضع برنامجاً لتوزيع الغاز يعلن على صفحة المحافظة على الفيسبوك تحدد فيه مواعيد التوزيع في كل حي، حتى لا يضطروا إلى هذا الانتظار، وهدر الوقت، خصوصا بالنسبة لكبار السن، أو الموظفين الذين يأخذون إجازة من عملهم للحصول على الأسطوانة.

وبيّن نائب محافظ دمشق أحمد نابلسي في تصريح لـ«الوطن» أن المحافظة تعمل وبناء على قرار مجلس المحافظة في دورته الأخيرة على زيادة عدد السيارات التي تسيرها المحافظة بإشراف أعضاء مجلس المحافظة وحضور لجان الأحياء لتصل إلى ٢٣ سيارة بعد أن كانت ١٣ سيارة خلال الفترة الماضية، مضيفاً: لكن هذا القرار تزامن مع قلة مادة الغاز الواردة إلى دمشق وريفها، ما أدى لعدم توافر الإمكانية لدى فرع الغاز لتلبية كل الطلبات، وكانت السيارات التي تصل المحافظة بين ٦ سيارات يومياً إلى ١٣ سيارة خلال الأيام الماضية، وحمولة السيارة الواحدة ٢٥٠ أسطوانة، حيث لا تتجاوز الكمية التي تصل إلى المحافظة من خلال سيارات المحافظة ومن خلال المعتمدين ١٢ ألف أسطوانة علماً أن حاجة مدينة دمشق يومياً هي ٢٥ ألف أسطوانة من الغاز المنزلي و٣ آلاف أسطوانة من الغاز الصناعي «أسطوانات كبيرة».

وأشار نابلسي إلى تحسن الكميات التي وصلت إلى دمشق من الغاز، وتابع: يمكن أن نزيد الكميات إلى أكثر من ١٣ سيارة يومياً، منوها بأن هذه الكميات تخص جدول توزيع المحافظة ويضاف إليها الكميات الموزعة من خلال المعتمدين ومن خلال سيارات السورية للتجارة.

مدير فرع السورية للتجارة في دمشق يوسف عقلة أكد لـ«الوطن» أن المؤسسة تخصص يومياً ١٠ سيارات لتوزيع الغاز في مدينة دمشق، في حال كان لدى فرع الغاز إمكانية لتعبئة المادة لهذه السيارات، وكل سيارة تحمل ٣٠٠ أسطوانة، لكن الواقع أنه أحياناً لا يصل سوى سيارة واحدة نتيجة قلة المادة، وأشار عقلة إلى وجود آلية عمل بإشراف محافظة دمشق حيث يتم توزيع السيارات الواردة إلى الفرع حسب الحاجة وبشكل دوري لتغطي جميع الأحياء، ويشرف على عمليات التوزيع أعضاء لجنة الحي، وتباع بالسعر الرسمي ٢٧٥٠ ليرة والهدف هو تقديم خدمة للمواطنين، مؤكداً أنه يتم التركيز على المناطق التي لا يوجد فيها معتمدون لتوزيع الغاز، حيث يقوم فرع دمشق من خلال السيارات المتوافرة لديه بتأمين المادة لمدينة دمشق وريفها.

.. وكراز لـ«الوطن»: المادة متوفرة في كافة مناطق ريف دمشق

| رامز محفوظ

شهدت معظم مناطق دمشق وريف دمشق خلال الأيام الماضية شحاً ونقصاً في مادة الغاز وعدم توفراها عند المعتمدين، وانتاب العديد من المواطنين حالة من القلق من حصول أزمة غاز وعدم توافر المادة خلال موسم الشتاء الحالي مع زيادة الطلب عليها في كل موسم شتاء مع زيادة برودة الطقس.

في إطار الاستفسار عن موضوع نقص مادة الغاز في ريف دمشق ومعرفة الأسباب الحقيقية لهذا النقص في الأسواق وعن توقيت توفرها في الأسواق مجدداً وتوزيعها على معتمدي الريف كما جرت العادة تواصلت «الوطن» مع عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق لشؤون المحروقات ميشيل كراز الذي أكد لـ«الوطن» أن مادة الغاز باتت متوفرة حالياً في كافة مناطق ريف دمشق وباتت تصل إلى كافة المعتمدين، لافتاً إلى أنه تم توزيع المادة على معتمدي صحنايا بالأمس.

ونوه كراز إلى أن أمور الغاز باتت جيدة اليوم مع وصول توريدات جديدة وكميات جيدة من الغاز السائل، موضحاً أن عدم توفر المادة خلال الأيام الماضية يعود لعدم توفر السائل.

ولفت إلى أن مادة الغاز مع وصول التوريدات باتت مؤمنة في كافة المحافظات، مشيراً إلى أنه تم توزيع حوالي ١٥ ألف اسطوانة غاز لكافة مناطق ريف دمشق أمس، وأمس الأول تم توزيع ٢٠ ألف أسطوانة لهذه المناطق .

وأوضح أن توزيع ١٥ ألف اسطوانة للريف لا يغطي الحاجة بشكل كامل إنما يحل مشكلة وييسر الأمور، مشيراً إلى أن حاجة ريف دمشق تتراوح بين ٢٥ ألفاً و٣٠ ألف اسطوانة غاز يومياً.

وبين كراز أن تراكم النقص في المادة لعدة أيام هو السبب الرئيسي لعدم توفرها بشكل كاف خلال الأيام الماضية، لافتاً إلى أنه خلال أربعة أيام ستتم معالجة مشكلة النقص في المادة بشكل كامل، مشيراً إلى أن أي منطقة يوجد فيها نقص في المعتمدين ولا تخدم بشكل كامل من قبلهم كمناطق جرمانا وصحنايا وقطنا وغيرها يتم الاستعانة بسيارات السورية للتجارة لتوزيع المادة هناك وذلك بتوجيه من محافظ ريف دمشق.

وختم بالقول إنه في حال وجود أي شح في المادة في أي منطقة في الريف يجب التواصل مع المحافظة لإيجاد حل فوري وتأمين المادة لها بشكل سريع.

وزير «التموين»: الأسعار اعتيادية!!

البقالة ضحايا حملة التموين... والتجار الكبار لا زالوا في السليم!!

| طرطوس- محمد حسين

شهدت أسواق طرطوس حركة عادية بما فيها سوقا الخضار في الشارع العريض وبجوار الكراجات القديمة، وبدت الأسعار اعتيادية بغياب السكر والزيت والمتة ومواد أساسية أخرى اختفت من السوق بعد ارتفاع أسعارها، وذلك رغم انتشار دوريات التموين بكثافة، أشار مواطنون إلى أن الغلاء مرتبط بصعود الدولار لكنه زاد أكثر مع زيادة الرواتب.

إحدى النسوة تحدثت بعصبية عن الحديث المستجد عن الغلاء وكأنه حدث يوم أمس على حين هو مستمر وبتصاعد منذ زمن لعنة الدولار ومن يقف خلف ارتفاعه؟

المهندس أحمد أشار إلى تخوفه من صعود قادم للأسعار لا طاقة للبشر على تحمله بعد زيادة الرواتب الأخيرة مؤكداً أن دوريات التموين لا يمكنها لجم الدولار المجنون وتجربتنا مع ارتفاعه المتكرر خير مثال متسائلاً هل يستطيع عناصر التموين إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه حين كان الدولار بخمسمئة ليرة فكيف يمكنه الآن والدولار تجاوز ٧٥٠ ليرة.

الطبيب إياد شبه ما يجري بجيش من موظفي التموين يفتحون جبهة مع التجار الصغار للجم ارتفاع الأسعار الهستيري ولكن ماذا عن جبهة التجار الكبار وكبار المستوردين؟ متسائلاً وبحرقة لماذا سكنت هذه الجبهات سابقاً ولماذا رمي الكرة إلى ملعب المستهلك وهل تحقق مؤسسات التموين تدخلاً إيجابياً؟ وهل تنفع مراقبة التموين لسوق اقتصادي مفتوح ومحاصر، وما البديل؟

في صالات السورية للتجارة لم يختلف الأمر عن الأسواق حركة اعتيادية والجميع يسأل عن السكر والزيت والمتة والجواب واحد في الصالات الثلاث غير موجود.!

المسؤولون عن تلك الصالات أكدوا لنا أن الإقبال على شراء هذه المواد كان كثيفاً بسبب أسعارها المتهاودة في الصالات قياساً بالأسواق فنفدت وبسرعة أما عن إمكانية استقدام بضاعة جديدة منها فأكدوا أن هذا الأمر بيد الإدارة علما أنهم يستجرون يومياً أكثر من طن من السكر أما الزيت فمفقود منذ ثلاثة أيام.

جميعهم أكدوا لـ«الوطن» أن الأسعار لم تشهد أي ارتفاع في الصالات وأسعار الرز والمعلبات وبقية المواد الغذائية والمنظفات على حالها.

وأثناء تجوال «الوطن» في الأسواق التقت مدير حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية بطرطوس ماهر مرعي الذي أكد استنفار المديرية لمراقبة الأسواق والتدخل الفوري عند الضرورة، مشيراً إلى أن الأسعار اعتيادية وهي على ارتفاعها منذ ما قبل زيادة الرواتب!

وفيما يخص الضبوط أشار مرعي إلى أن جميع الدوريات في الميدان وهي على أتم الاستعداد لمتابعة أي شكوى إلى جانب الجولات الدائمة والمستمرة مبيناً أنه تم تنظيم ١٠١ ضبط خلال يوم أول من أمس فقط تضمنت ضبوط عدم وجود فواتير وعدم التقيد بالأسعار إضافة إلى عدم وجود بطاقة مواصفات لمواد غذائية وتم تنفيذ ٤٤ إغلاقاً لعدد من هذه المحال وتشميعها وكذلك إغلاق ٤ أفران خاصة للخبز الأسمر والسمون لمدة ثلاثة أيام.

السلة الغذائية استغباء للمواطن.. والسورية للتجارة عدلنا محتوياتها!!

| اللاذقية – عبير سمير محمود

اشتكى عدد من المواطنين في اللاذقية من ارتفاع الأسعار في أسواق المحافظة، مطالبين بتفعيل الدور الرقابي بشكل أكبر في ظل عدم تقيد أصحاب محال عديدة بالتسعيرة التموينية خاصة للمواد الغذائية، مشيرين في الوقت ذاته إلى أن السلة الغذائية التي طرحتها المؤسسة السورية للتجارة، لا تختلف عن سعر السوق وإنما هي «إجراء شكلي لا أكثر» على حسب تعبيرهم.

وذكر أحد المواطنين أن المواد المعلن عنها في السلة الغذائية، وخلال عملية حسابية بسيطة يتبين أن قيمتها ١٠٣٥٠ ليرة، متسائلاً: «هل سندفع ١٠ آلاف ليرة دفعة واحدة لقاء حسم ٣٥٠ ليرة فقط، أم هناك حالة من استغباء للمواطن؟ مطالباً بضرورة إعادة دراسة أسعار السلة من قبل من طرحها حتى لا تكون مادة سخرية دسمة على مواقع التواصل من قبل الناشطين السوريين، على حد قوله.

وبالعودة إلى مدير فرع السورية للتجارة في اللاذقية سامي هليل، أكد لـ«الوطن»، أنه تم تعديل ما تتضمنه السلة الغذائية من مواد، ليضاف إليها نصف كيلو شاي وعلبتان من مادة الطون، إلى باقي المواد المحددة من الإدارة العامة وهي (٥ كيلو غرام من السكر الأبيض، ٣ كيلو غرام من الأرز، ومثلها للبرغل، وواحد كيلو من الشعيرية – المعكرونة – العدس المجروش – الحمص الحب – العدس الحب، و٢ ليتر من زيت دوار الشمس، وعلبة سمنة واحدة).

وأكد هليل أن القيمة المالية للسلة توفر على المواطن ٢٥٠٠ ليرة سوريّة بأقل تقدير، خاصة في مواد الحمص والسكر والعدس والطون والأرز الذي يباع في صالات السورية بسعر ٣٠٠ ليرة فقط، مبيناً أن السلة سيتم توفيرها في صالات ومراكز السورية باللاذقية وفق برنامج تعلن عنه على صفحة المؤسسة، منوهاً بتوفر جميع المواد الغذائية والأساسية في صالات ومنافذ بيع السورية بالمحافظة.

وحول انتقاد بعض المواطنين لأسعار «السورية للتجارة» بأنها لا تختلف عن أسعار السوق، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إياد جديد لـ«الوطن»، أن المديرية وكجهة رقابية، ما يفيدها هو توفر المواد على رفوف السورية للتجارة وأن تكون وفق السعر التأشيري، مضيفاً: إن من يبيع خارجها وفق أسعارها يكون قد حقق غايتنا الرقابية بأن تكون الأسعار وفق النشرات التموينية لا أن تزيد عنها.

وتابع جديد أن أسعار السورية للتجارة لم تشهد أي زيادة خلال الفترة الماضية، ذلك لأنه دائماً ما يكون لديها مخزون احتياطي من المواد لا يتأثر سعرها بالتقلبات المفاجئة لسعر الصرف خاصة الذي تشيع عنه بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكداً أن التموين يكون قد حقق غايته في حال توحدت أسعار السوق مع السورية للتجارة من خلال منافستها بتخفيض الأسعار إلى السعر التأشيري، ما يعطي مؤشراً إيجابياً في حركة السوق.

وبيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن أي جهة حكومية إن لم تكن منتجة أو مستوردة تكون عبارة عن وسيط، كالسورية للتجارة على اعتبار أنها تشتري من السوق وتعود لتبيع المواد وفق السعر التمويني بهدف ضمان توفر المواد والسلع الغذائية كافة في أسواق المحافظة.

من جهة ثانية، أكد جديد أنه وخلال الحملة الرقابية على أسواق اللاذقية، تم تنظيم ٧٠ ضبطاً تموينياً خلال يوم واحد (الأحد الماضي)، ومنها للبيع بسعر زائد، ولعدم وجود مواصفة، وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير منهم صيدليات زراعية وموزعو جملة.

وأكد جديد أنه تمت معالجة ٢٦ شكوى هاتفية وإلكترونية، مشيراً إلى إغلاق ٣ محال وإبلاغ ٦ محلات للاستعداد للإغلاق لكونها تحوي مواد سريعة العطب، مشدداً على استمرار الحملة حتى ضبط الأسعار بالسوق وفق التعليمات الوزارية.